لائحة

أدواروومسؤوليات مجلس الإدارة تجاه مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

دور مجلس الإدارة في التعامل مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتضمن عدة نقاط:

١. وضع السياسات والإجراءات:

يجب على مجلس الإدارة وضع سياسات وإجراءات داخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك تحديد العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها.

٢. المراقبة والتقييم:

ينبغي لمجلس الإدارة مراقبة وتقييم نظام المكافحة المعتمد للتأكد من كفاءته وفعاليته.

٣. التدريب والتوعية:

يجب على مجلس الإدارة توجيه الشركة لتقديم التدريب المناسب للموظفين حول كيفية التعرف على علامات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيفية التصرف في حال اشتباههم بها.

٤. تعيين مسؤول الالتزام:

هو شخص مسؤول عن ضمان أن المنظمة تلتزم بالقوانين والتنظيمات المتعلقة بنشاطها. في سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يكون مسؤول الإلتزام مسؤولاً عن تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات لمكافحة هذه الجرائم، وضمان تقديم التدريب والتوعية للموظفين والإدارة حول أهمية الامتثال للتشريعات والتظيمات ذات الصلة. كما يقوم بمراقبة وتقييم الامتثال وتقديم التقارير اللازمة للجهات المختصة والإدارة العليا.

٥. التعاون من السلطات المختصة:

يجب على مجلس الإدارة التعاون مع الجهات الرقابية والسلطات المختصة في حال اكتشاف أنشطة مشتبه بها.

٦. توفير الموارد المناسبة:

توفير الموارد المناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمعية خيرية ذات أهمية بالغة، فهذه الجرائم قد تؤثر سلباً على سمعة وسلامة المؤسسة، وتعرضها للعقوبات

القانونية والمالية، من الضروري للجمعيات الخيرية والمنظمات الغير ربحية أن تكون لديها استراتيجيات فعالة لمواجهة هذه المخاطر، وهذا يتطلب تخصيص موارد كافية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، مثل التدريب اللازم للموظفين، وتحديث الأنظمة والإجراءات، واستخدام التقنيات الحديثة لمراقبة وتحليل البيانات المالية والمعلومات ذات الصلة، توفير هذه الموارد يعزز من قدرة الجمعية على تحقيق أهدافها بنجاح وبثقة من المتبرعين والمجتمع بشكل عام.

٧. التأكد من اختبار البرنامج (التدقيق المستقل للبرنامج):

بشكل عام، يعتبر التدقيق المستقل أداة هامة لضمان تنفيذ برامج فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمعيات الخيرية، ويسهم في بناء سمعة جيدة والحفاظ عليها للأسباب التالية:

- تعزيز النزاهة والشفافية: يساعد التدقيق المستقل في تعزيز النزاهة والشفافية داخل الجمعية الخيرية، مما يبعد عنها الشبهات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الامتثال للتشريعات واللوائح: يضمن التدقيق المستقل أن الجمعية تلتزم بالتشريعات واللوائح المحلية والدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تقييم الفعالية: يساعد التدقيق في تقييم فعالية برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويقدم توصيات لتحسينها إذا لزم الأمر.

٨. تقييم البرنامج:

تقييم برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمعية خيرية ذو أهمية كبيرة لعدة أسباب:

- الامتثال للتشريعات: يساعد التقييم في التأكد من أن الجمعية تلتزم بجميع التشريعاتواللوائح المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يحميها من المسائل القانونية المحتملة.
- حماية السمعة: يساعد تقيم البرنامج على حماية سمعة الجمعية ويضمن أنها تتبع أعلى معايير النزاهة والشفافية في أنشطتها.
- تحسين الكفاءة: يمكن لتقييم البرنامج أن يكشف عن نواحٍ تحتاج إلى تحسين، وبالتالي يمكن تحسين كفاءة استخدام الموارد وتحقيق الأهداف بفعالية أكبر.
- تعزيز الثقة: يعزز تقييم البرنامج ثقة المانحين والجهات المانحة والمجتمع بأسره في الجمعية، مما يمكنها من جذب دعم وتمويل إضافي.

٩. التقارير والإفصاح:

يجب على مجلس الإدارة التقارير المنتظمة والشفافة للجهات الرقابية والمساهمين حول الإجراءات المتخذة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٠. تقييم المخاطر:

ينبغي على مجلس الإدارة تقييم المخاطر المحتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تواجه الشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها.

١١. المراجعة الداخلية:

ينبغي على مجلس الإدارة توجيه القسم المعني بالمراجعة الداخلية في الشركة لتقديم تقارير دورية حول فعالية إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٢. التقييم المستقل:

يمكن لمجلس الإدارة استعانة بخبراء خارجيين لتقييم فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الشركة وتقديم التوصيات اللازمة لتحسينه.

١٣. التحقق من هوية العملاء:

يجب على الشركة تنفيذ إجراءات للتحقق من هوية عملائها وضمان أنها لا تتعامل مع أشخاص أو كيانات مشبوهة.

١٤. تعزيز الشفافية والنزاهة:

يمكن لمجلس الإدارة تعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة داخل الشركة من خلال تعزيز قيم النزاهة والتواصل المفتوح بين جميع مستويات الموظفين.

١٥. التقييم الدوري والتحديث:

يجب على مجلس الإدارة إجراء تقييم لسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديثها بإنتظام لتعكس التطورات الجديدة في هذا المجال.

١٦. التعاون مع القطاع الخاص:

يمكن لمجلس الإدارة التعاون مع منظمات أخرى في القطاع الخاص لتبادل المعرفة والخبرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٧. رفع التقارير للجهات المعنية:

يمكن لمجلس الإدارة تقديم التقارير الدورية للجهات المعنية مثل البنك المركزي والجهات الرقابية الأخرى لابلاغهم عن الإجراءات التي تم إتخاذها والتحديثات الهامة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٨. التواصل مع الجمهور:

يجب على مجلس الإدارة توعية الجمهور بأهمية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال حملات توعوية وتثقيفية عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية.

١٩. التحقق من الموردين والشركاء التجاريين:

يجب على الشركة تطبيق إجراءات للتحقق من هوية الموردين والشركاء التجاريين لضمان أنهم لا يشاركون في أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢٠. التقييم الخارجي:

يمكن للشركة استعانة بشركات خارجية متخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتقييم نظامها الداخلي وتقديم التوصيات لتحسينه.

٢١. التقارير الدورية للمجلس:

ينبغي على القسم المسؤول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة حول أداء الشركة في هذا المجال والتحديثات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

٢٢. تحديد المسؤوليات:

يجب على مجلس الإدارة تحديد المسؤوليات والسلطات المختصة لكل جزء من نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضمان تنفيذها بكفاءة.

٢٣. التعاون مع السطات القضائية:

يجب على الشركة التعاون الكامل مع السلطات القضائية في حال تلقي أي معلومات أو اشباهات بشأن أنشطة غير قانونية تتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

٢٤. الابتعاد عن الصفقات المشبوهة:

يجب على مجلس الإدارة الابتعاد عن أي صفقات مشبوهة أو غير معقولة والتحقق من مصداقيتها قبل الشروع فيها.

اعتماد